I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 1,189 مليار ليرة سنوياً (26.8 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2018 ليصل إلى 5,621 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 4,432 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدّت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 22.9 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 120.8 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 17.7 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني – تموز من الأعوام 2016، 2017 و2018

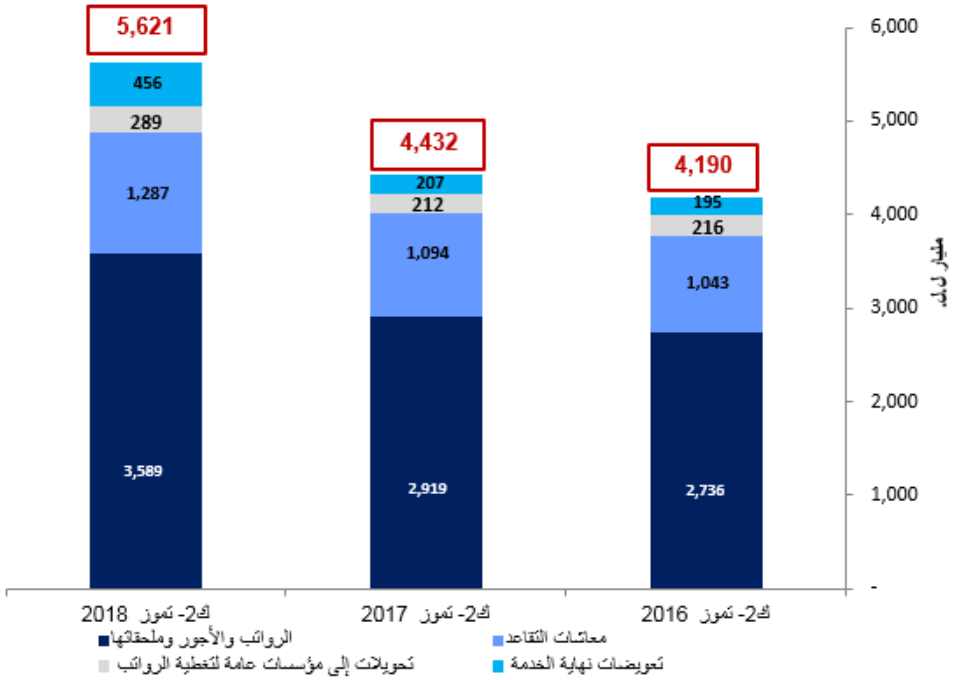

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 67.1 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2016، لترتفع إلى نسبة 68.9 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2017 قبل أن تعود

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2018.
[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.
[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.
[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

وتنخفض إلى نسبة 66.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[6]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 33.6 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2016، وارتفعت إلى 36.7 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2017[7] لتعود وتتراجع إلى 36.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018. بالرغم من الإرتفاع السنوي الملحوظ بنسبة 26.8 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني– تموز 2018 نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب، تراجعت حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى إرتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع سنويًا بنسبة 28.9 في المائة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تموز 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني– تموز 2018

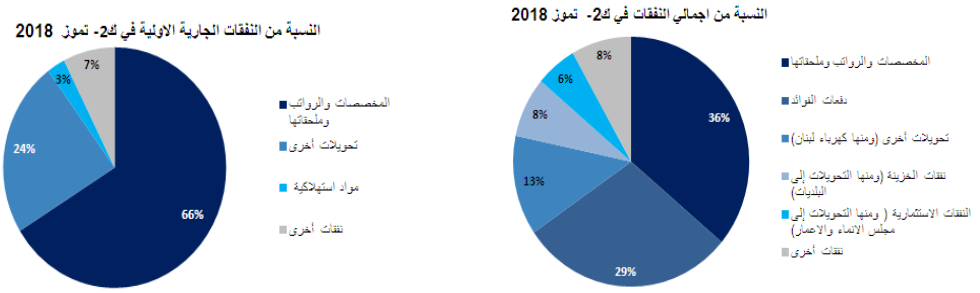

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 670 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 3,589 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى الإرتفاع بقيمة: (i) 369 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري، (ii) 119 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز التربوي، (iii) 102 مليار ليرة في الرواتب والأجور للجهاز المدني، و(iv) 100 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب والأجور المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة الزيادات التالية: (i) 245 مليار ليرة لصالح الجيش، (ii) 79 مليار ليرة إلى قوى الأمن الداخلي، (iii) 32 مليار ليرة إلى قوى الأمن العام، إضافةً إلى (iv) 13 مليار إلى قوى أمن الدولة. ترافق ذلك مع إرتفاع في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية التي شهدت توسعاً سنوياً ملحوظاً، أبرزها ارتفاع بقيمة 92 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 73.2 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تموز 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (15.8 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.6 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.4 في المائة من المجموع.

---

[6] يعود السبب وراء ذلك إلى إرتفاع قاعدة النفقات خلال كانون الثاني– تموز 2018 بوتيرة أسرع بنسبة 32.1 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017، بدفع من الإرتفاع الملحوظ بالتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بنسبة 50.9 بالمائة (484 مليار ليرة).

[7] يعود السبب وراء الإرتفاع الاستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي الإنفاق إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تموز 2017، والتي تراجعت سنوياً بنسبة 3.2 في المائة، وذلك نتيجة إنخفاض نفقات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 37.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تموز 2017، لتنخفض إلى نسبة 33.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[8].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني – تموز 2017 وكانون الثاني – تموز 2018

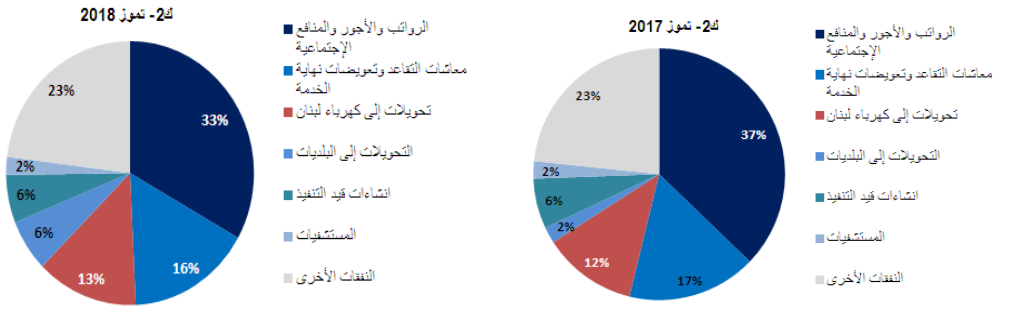

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تموز 2017 وكانون الثاني– تموز 2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**1,362**	**1,732**	**52**	**57**	**465**	**565**	**1**	**1**	**1,881**	**2,355**
الجيش	876	1,121	34	38	286	295	0	0	1,196	1,454
قوى الأمن الداخلي	371	451	15	15	141	233	0	0	528	699
قوى الأمن العام	92	125	2	3	28	26	1	1	124	154
قوى أمن الدولة	23	36	1	1	10	11	0	0	34	48
الجهاز التربوي	**471**	**591**	**34**	**34**	**0**	**0**	**16**	**19**	**521**	**643**
الجهاز المدني 1/	**202**	**304**	**44**	**39**	**3**	**2**	**31**	**41**	**279**	**385**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**205**	**169**	**205**	**169**
الجمارك 3/									**30**	**36**
غير مصنف									**3**	**0**
إجمالي الإنفاق	**2,035**	**2,626**	**131**	**130**	**468**	**567**	**253**	**230**	**2,919**	**3,589**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[8] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 38.0 في المائة مقابل نمو بنسبة 22.9 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017.

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 591 مليار ليرة (29.0 في المائة) لتصل إلى 2,626 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 27.1 في المائة (369 مليار ليرة) في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني– تموز 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين[9] في كل من الجيش بقيمة 235 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 81 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 27 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 12 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد ارتفعت بقيمة 5 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 119 مليار ليرة (25.4 في المائة) سنويًا لتصل إلى 591 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 78 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 35 مليار ليرة، وكذلك رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 13 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 8 مليار ليرة إضافة إلى انخفاض في رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 5 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 102 مليار ليرة (50.7 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 304 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 16 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (12 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).*

في التفاصيل، شهدت رواتب موظفي وزارة المالية الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 15.9 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018، تلتها وزارة الصّحة العامة مع زيادة بقيمة 14.6 مليار ليرة[10].

---

[9] تتضمن مدفوعات الرواتب في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[10] تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين خلال كانون الثاني- تموز 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات، وبشكلٍ أساسي مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين العائدة للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 مقارنة مع المدفوع خلال الفترة المقابلة من عام 2017، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تموز من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	ك2-تموز 2017	ك2- تموز 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	38,614	48,571	16%
وزارة العدل	37,254	46,630	15%
وزارة المالية	19,250	35,166	12%
وزارة الصحة العامة	17,656	29,066	10%
رئاسة مجلس الوزراء	12,645	27,271	9%
مجلس النواب	19,215	26,228	9%
وزارة الاشغال العامة والنقل	10,746	16,443	5%
وزارة الزراعة	9,006	15,088	5%
وزارة الداخلية والبلديات	5,938	9,739	3%
وزارة الدفاع الوطني	6,387	8,917	3%
اخرى	24,865	40,748	13%
المجموع	**201,574**	**303,867**	100%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 100 مليار ليرة (21.5 في المائة) ليصل إلى 567 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 92 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 233 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018، يليها إرتفاع بقيمة 9 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 295 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018. هذا في حين شهدت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الأمن العام تراجعاً طفيفاً بقيمة 2 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– تموز 2018 نتيجة الزيادة الملحوظة بقيمة 70 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء والزيادة بقيمة 16 مليار ليرة في منح التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 9 مليار ليرة (3.2 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة الزيادة بقيمة 11 مليار ليرة في تعويضات المرض والأمومة وبقيمة 4 مليار ليرة في نفقات الزواج خلال كانون الثاني– تموز 2018. قابل هذه الزيادات إنخفاض جزئي بقيمة 10 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء خلال الفترة المذكورة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة لحدود 169 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2018 مقارنةً مع مبلغ 205 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE